The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N2, P P 386-408
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٦، العدد٢حزيران ٢٠٢٤ ص ص ٣٨٦- ٤٠٨

Fiscal policy and its impact on economic diversification in Iraq, an analytical study for the period (2004-2022)

السياسة المالية وأثرها في التنويع الاقتصادي في العراق ، دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

*م. م. زينة شاكر عبد الكاظم

Abstract : Economic diversification is one of the effective strategies that contribute to achieving economic growth by increasing the contribution of other non-oil economic sectors to the GDP, as economic diversification has become an urgent necessity, especially oil economies, which suffer from structural imbalances and a weak production base due to their heavy dependence on oil, which is considered an exhaustible resource. Given that the traditional economy is one of the rentier economies that depend on the oil sector and therefore the impact of this dependence on economic performance, the necessary measures must be taken to diversify the production base. This research is concerned with studying financial policy and its impact on economic diversification in Iraq for the period (2004-2024), when it was launched. The research is based on the hypothesis that macroeconomic policies in Iraq did not stimulate growth in productive sectors outside oil activity and did not create the conditions for economic diversification .

*مديرية تربية بابل .

المستخلص :- يعد التنويع الاقتصادي من الاستراتيجيات الفعالة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية في الـــ (GDP) اذ اصبح التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة خاصة في الاقتصادات النفطية التي تعاني من الاختلالات الهيكلية وضعف القاعدة الإنتاجية بسبب اعتمادها الكبير على النفط الذي يعتبر من الموارد الناضبة ونظرا لكون الاقتصاد العرافي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد على القطاع النفطي وبالتالي تأثير ذلك الاعتماد سلباً على الأداء الاقتصادي لذلك لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنويع القاعدة الإنتاجية ، يعنى هذا البحث بدراسة السياسة المالية وأثرها في التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) اذ انطلق البحث من فرضية مفادها ان سياسات الاقتصاد الكلي في العراق لم تحفز النمو في القطاعات الإنتاجية خارج النشاط النفطي ولم تهيء الظروف لأحداث التنويع الاقتصادي .

المقدمة :- يشكل موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة لدوره الكبير في تحقيق النمو الاقتصادي ومساهمته في تعزيز الاستثمار وزيادة الإنتاج خاصة الدول التي تعتمد على القطاع النفطي كمورد رئيسي لها الذي يتميز بالتقلب وعدم الاستقرار وتأثره بأسعار السوق العالمية فعادة ما يتميز اقتصاد هذه البلدان باختلالات هيكلية وتشوهات مقارنة بالبلدان التي تمتاز بتنوع قاعدتها الإنتاجية لهذا السبب نلاحظ ان كثير من البلدان الريعية سعت جاهدة لتنويع قاعدتها الإنتاجية وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد إذ حتم تقلب أسعار النفط تبني سياسات واستراتيجيات تهدف لتنويع القاعدة الإنتاجية عن طريق انتهاج حزمة من السياسات الاقتصادية الهدف منها زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين كفاءة هذه القطاعات وترشيد أساليب إدارة الفوائض المالية .

أولاً: - مشكلة البحث :- تتمثل مشكلة البحث في إن العراق لديه العديد من الموارد والإمكانات الطبيعية وهذا يعني بإمكانه الاعتماد على العديد من القطاعات الاقتصادية من أجل تكوين الدخل القومي لكن نرى إن العراق عادةً ما يركز على مصدر واحد في تكوين الدخل القومي وهو القطاع النفطي وهذا الأمر يجعل الاقتصاد العراقي معرضاً لمخاطر لاسيما في حالة حدوث صدمة خارجية في أسعار النفط وهنا لابد أن تثار عدة تساؤلات تتمثل بالآتي :-

١- هل ساهمت السياسة المالية في انتشال الاقتصاد العراقي في سمته الريعية ؟ .

٢- ماهي السياسات المالية التي تمكن الاقتصاد العراقي من تنويع مصادر إيراداته ؟ .

٣- ما هو مدى إمكانية السياسة المالية بتحقيق الهدف المنشود والمتمثل بتنويع مصادر الإيرادات في العراق؟.

ثانياً:- أهمية البحث :- تظهر أهمية البحث من الناحيتين النظرية والتطبيقية ، فبالنسبة للأهمية النظرية فتتمثل في أهمية دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي من خلال التعرض إلى موضوع التنويع الاقتصادي في العراق لأن الاعتماد على مصدر النفط كمورد للدخل القومي يعرض الاقتصاد العراقي إلى بعض المخاطر لاسيما في حالة حدوث صدمة خارجية تقلل من سعر النفط ، أما الأهمية التطبيقية أو العملية للبحث فتظهر من خلال تحليل دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي في العراق وذلك من خلال الاعتماد على الإيرادات النفطية والتي تمثل مصدر من مصادر تمويل الانفاق العام في العراق .

ثالثاً:- فرضية البحث :- يستند البحث على الفرضية التالية وهي انه بالرغم من توفر الموارد والإمكانات الطبيعية الأمر الذي بالإمكان الاعتماد على هذه الإمكانات لتحقيق التنويع من أجل تكوين الدخل القومي لكن نرى إن العراق عادةً ما يركز على مصدر واحد في تكوين الدخل القومي وهو القطاع النفطي الذي له الاثر الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى أي إن سياسات الاقتصاد الكلي في العراق لم تحفز النمو في القطاعات الإنتاجية خارج النشاط النفطي وهذا الأمر يجعل الاقتصاد العراقي معرضاً للانهيار لاسيما في حالة حدوث صدمة خارجية في أسعار النفط .

رابعاً :- أهداف البحث :- لكل بحث هدف يسعى الباحث الوصول إليه ، وإن الهدف الأساسي التي يسعى البحث إلى تحقيقه يتمثل بمعرفة دور السياسة المالية وأثرها في التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) ، أضافةً إلى أهمية تنويع مصادر الدخل القومي في الاقتصاد العراقي والنهوض بالقطاع الاقتصادي وجعله يعتمد على مصادر أخرى أضافة إلى مصدر النفط

خامساً:-هيكلية البحث :- من أجل الوصول إلى هدف البحث فقد أرتأت الباحثة هيكلة خطة علمية تكونت من مقدمة وثلاث مباحث يتناول المبحث الأول موضوع السياسة المالية (المفهوم والأدوات) ، ويهتم الثاني بالتنويع الاقتصادي ، وفي المبحث الثالث سنبحث دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي .

المبحث الأول :- السياسة المالية (المفهوم ، والأدوات) .

المطلب الأول :- مفهوم السياسة المالية - تختلف تعريفات السياسة المالية باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية ، ومن هذه التعريفات تم تعريفها بأنها : " مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة عن طريق تغيير مستوى انفاقها أو ضرائبها للتأثير الكلي ، والاقتصاد عموماً لتحقيق أهداف معينة ومنها استقرار الأسعار والاستخدام الكامل والنمو الاقتصادي "[١] ، كما عرفت بأنها : " عبارة عن الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظف الكامل دون تضخم من خلال سياسة الاقتراض العام، والسياسة الضريبية، وسياسة الانفاق "[٢] ، والسياسة المالية قد تكون سياسة توسعية عندما يكون المطلوب تنشيط الطلب الكلي كما هو الحال في أوقات الركود وفي هذه الحالة تمارس الحكومة واحداً من السياسات الآتية:- سياسة العجز بالأنفاق ، أو سياسة العجز بدون إنفاق ، أو سياسة الإنفاق بدون عجز ، أما في أوقات الرواج المؤدي إلى تضخم ، فإن الحكومة تمارس سياسة مالية انكماشية تتمثل تماماً في اظهار السياسات السابقة[٣] ، كما يستخدم تعبير السياسة المالية للدلالة على السياسة الاقتصادية للحكومة التي تستخدم فيها كل من الانفاق الحكومي المباشر أو التحويلات وكذلك الضرائب . وقد أصبحت السياسة المالية في نهاية الثلاثينيات، إحدى أهم الوسائل التي تسعى الحكومة من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة على نحو يساعد في استقرار الأداء الاقتصادي، وتحقيق معدلات منخفضة من البطالة، ولعل تحقيق الاستخدام الكامل يأتي في مقدمة هذه الأهداف[٤] ، ومن خلال ما سبق ذكره من تعريفات، يمكن أن نعرف السياسة المالية بأنها : " السياسة التي تتبعها الحكومة لتحقيق بعض أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة بإعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة تساعد على استقرار الأداء الاقتصادي، وتحقيق معدلات منخفضة من البطالة " ، ونستخلص مما سبق بأن السياسة المالية هي السياسة التي من خلالها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، التي تنتظم في الموازنة العامة، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج

---

(١) سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى ، دار كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٨٢، ص٦٩٣.

(٢) صبحي حسون عباس ، دور أدوات السياسة المالية في ردم فجوة الناتج ، دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٢) ، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العشرون ، العدد الثاني والسبعون ، ٢٠٢٢، ص٤٥.

(٣) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ،الاسكندرية، مصر،٢٠٠٥، ص٣١٧.

(٤) أسامة بشير الدباغ وأثير عبد الجبار الجومرد ، المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع،٢٠٠٣، ص١٤٧- ١٤٨.

والتوظيف، أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة .

المطلب الثاني :- أدوات السياسة المالية .

الفرع الأول:- السياسة الانفاقية :- يمكن تعريف السياسة الانفاقية بأنها: " البرنامج الانفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاقتصادية الهادف الى مواجهة نفقات الحكومة وهيأتها المحلية "، والسياسة الإنفاقية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، ففي الدول الرأسمالية تستهدف السياسة الانفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة، ومكافحة التضخم، في حين في الدول النامية فأنها تستهدف بناء جهاز انتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية للسكان وان السياسة التي تقوم بواسطتها الحكومة بالإنفاق بالأوجه المختلفة تسمى بالسياسة الانفاقية [٥]، وتعد سياسة الانفاق العام أحد أدوات السياسة المالية، وقد تطور مفهوم النفقات العامة مع تطور دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد إذ اتسع نطاق الانفاق في ظل الدولة المتدخلة الاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة فقد اقتصر دور الدولة الحارسة على القيام بمهام توفير الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد من الاعتداءات الخارجية واقرار العدالة ، فالفكر التقليدي كان يدعو إلى ضرورة الاقتصاد في النفقات العامة إلى أبعد الحدود [٦] ، ويمكن تقسيم النفقات العامة إلى الأقسام التالية :- أولاً:- النفقات الجارية :- تتمثل النفقات الجارية في المصروفات الإدارية المتعلقة بصرف الرواتب ونفقات التشغيل اليومية مثل الأجور وإيجار المصنع والإنارة والمياه، فضلاً عن النفقات الضرورية لتشغيل إداراتها ونفقات صيانة المباني العامة ، إذ لا يمكن تأجيل هذه النفقات نظراً لضرورتها لضمان سير العمل الحكومي، هذا بالإضافة إلى أن جزءاً منها يمثل نوعاً من الانفاق الاستهلاكي العام، وقد كان يمثل هذا النوع من الانفاق ، النفقات العامة الأساسية للدولة في مرحلة الحياد والحرية الاقتصادية، إلا أن هذا النوع من الانفاق لا يمثل زيادة في الثروة القومية للاقتصاد القومي إلا في أضيق الحدود إلا وهي زيادة الطلب الكلي الفعال[٧]. ثانياً:- النفقات التحويلية :- ظهر هذا النوع من النفقات نتيجة للتطور الذي لحق بالمالية العامة، وميزتها أنها ليس لها مقابل مباشر وتتخذ هذه النفقات شكل أعانات أو هبات ، وتمتاز النفقات التحويلية بأنها

---

(٥) حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970–2009، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٢، ص١٩٠.

(٦) عبد الحسين الغالبي ، ليلى بديوي خضير ، زينة شاكر عبد الكاظم ، الصدمات النقدية والمالية (نظريات وتجارب) ، دار التعليم الجامعي ، الأسكندرية ، ٢٠٢١ ، ص١٩١ .

(٧) سرمد عباس جواد وعمار عبد الجبار موسى، الموازنة التخطيطية لعام ٢٠٠٧ الميكانيكية والأبعاد الاقتصادية، الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، ٢٠٠٧، ص٥.

تقوم بنقل جزء من القوة الشرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى أو أن تزيد من القدرة الشرائية لبعض هذه الفئات ولهذا السبب بالذات يمكن أن تعتبر النفقات التحويلية نفقات تضخمية في حالة عدم وجود اقتطاعات مقابلة من فئات معينة لتحويلها[٨] ، وتشمل النفقات التحويلية: النفقات الاجتماعية مجسدة بالضمان الاجتماعي والاعانات لشبكات الضمان الاجتماعي، والنفقات التحويلية المالية وتشمل مدفوعات الفائدة على الدين العام الداخلي والخارجي، ونفقات الدعم الموجهة إلى سلة الغذاء والمشتقات النفطية[٩] . ثالثاً:- النفقات الاستثمارية :- وتهدف إلى تنمية الثروة القومية وتشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الدخل، وتستهدف برامج الاستثمار العام في الدول النامية تعظيم صافي القيمة الحالية للمشاريع، التي ترتبط بمدى توفر الموارد والقيود المؤسسية والاقتصادية الكلية، وتعتمد الدول على القروض العامة لتمويل الانفاق الاستثماري، وتلجأ الدولة إلى التوسع في الانفاق الاستثماري لمواجهة الأزمات الاقتصادية المستعصية[١٠] .

الفرع الثاني :- السياسة الإيرادية :- مما لا شك فيه أن سياسة الإنفاق العام ستبقى قاصرة عن التنفيذ دون أن يكون هناك مصادر لاستقطاب الإيرادات، وتاريخ الفكر الاقتصادي يؤكد دائماً على اتباع الدول السياسات والإجراءات المتعددة التي تهدف إلى توسع مصادر الإيرادات سواء كانت تحصل عليها من مصادر طبيعية – استخراجية مثل النفط الخام أو تلك التي تحصل عليها بواسطة فرض قدراتها السيادية كالضرائب والرسوم بل وهناك شكل ثالث يتمثل في أرباح القطاع العام ناهيك عن طلب القروض الخارجية والداخلية والمنح والمساعدات . وإذا ما استعصى على الحكومة تحصيل الأنماط السابقة فستضطر إلى معالجة مشكلة شحة الموارد بمشكلة أكبر ألا وهي التضخم عن طريق الاصدار النقدي الجديد، وهو ما يطلق عليه التمويل بالعجز[١١] ، وتقسم الإيرادات العامة إلى الأقسام الآتية:- أولاً:- من حيث مصدر الإيرادات تقسم إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة ، فيقصد بالايرادات الأصلية تلك التي تحصل عليها الحكومة من ممتلكاتها ، أما الإيرادات المشتقة فهي تلك الإيرادت التي تحص عليها الحكومة

---

(٨) فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،٢٠١٣، ص٧٧-٧٨.

(٩) عمار عبد الجبار، الموازنة العامة للدولة مقارنة باتفاقيات الترتيبات السائدة التي وقعها العراق في عام ٢٠٠٥، الدائرة الاقتصادية ، وزارة المالية، العراق، ص٢١.

(١٠) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، ٢٠١٠، ص١٠٨.

(١١) هدى العزاوي وسرمد النجار، موازنة ٢٠٠٤ الميكانيكية والأبعاد الاقتصادية، الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، ٢٠٠٥، ص١٧، زينة شاكر عبد الكاظم ، الصدمات المالية وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر والعراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٧ ، ص١٤ .

عن طريق الاقتطاع جزء من ثروة الآخرين للضرائب . ثانياً:- من حيث سلطة الحكومة في الحصول على الإيرادات ، فقد قسمت إلى إيرادات تستند إلى الإجبار وإيرادات لاتسند إليه ، فبالنسبة للإيرادات المستندة إلى الاكراه أو الاجبار فهي تحصل عليها الحكومة إستناداً إلى سيادتها وتشمل الضرائب والرسوم والغرامات والتعويضات والقروض الاجبارية ، أما بالنسبة للنوع الثاني وهو الإيرادات التي لاتستند إلى الاجبار وتحصل عليها الحكومة من تأجير الأراضي الزراعية التي تمتلكها . ثالثاً:- من حيث دورية الإيرادات العامة واستثنائيتها ، وهي إرادات اعتيادية ذات طابع دوري سنوي منتظم ، إيجار ممتلكات الحكومة والضرائب والرسوم ، أما غير الاعتيادية (الاستثنائية) فتحصل عليها عندما تلجأ إلى الاقتراض أو بيع جزء من ممتلكاتها [١٢] . رابعاً:- الإيرادات العامة الاقتصادية وتقسم هذه الإيرادات إلى :-

١- إيرادات أملاك الدولة(الدومين) :- يقصد بالدومين ممتلكات الدولة بغض النظر عن طبيعتها، عقارية كانت أم منقولة، ونوع ملكيتها ، عامة أو خاصة ، ويقسم الدومين إلى قسمين:-

أ. الدومين العام :- ويقصد به الأموال التي تملكها الدولة أو هيآتها العامة ، وتخضع لأحكام القانون العام وتكون مخصصة للنفع العام ومنها الأنهار، الطرق، والحدائق العامة . ولا تتقاضى الدولة- في العادة- ثمناً من الأفراد لقاء استخدامهم لهذه الأموال.

ب. الدومين الخاص :- ويراد به الأموال التي تملكها الدولة أو هيآتها العامة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص بصورة عامة، ويمكن التصرف بها بالبيع، كما يمكن تملكها بالتقادم طويل الأجل من قبل الأفراد وتدر إيراداً محسوماً عكس الدومين العام[١٣].

٢- الرسم :- يعرف الرسم بأنه: " مبلغ من النقود تستحصله مؤسسات الدولة مقابل خدمة تقدم لدافع الرسم" ، فالرسم وفقاً لما حصل من تطور في مالية الدولة يتم استحصاله من دافع الرسم على شكل نقود، وبذلك أصبح من غير المقبول تسديد الرسم إلى السلطات العامة على شكل عيني أو العمل لديها لمدة معينة بدلاً من دفع الرسم، ويتميز الرسم بأنه إلزامي إجباري، أي: يدفع بالإكراه [١٤] .

المبحث الثاني :- التنويع الاقتصادي (المفهوم ، والأهداف ، الأهمية) .

المطلب الأول:- مفهوم التنويع الاقتصادي :- التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو مايعني

([١٢]) د. عبد علي كاظم المعموري وأخرون ، الاقتصاد ، المديرية العامة للمناهج في وزارة التربية ، ٢٠١٧، ص٧٠ .

([١٣]) طاهر الجنابي، علم المالية والتشريع المالي، الجامعة المستنصرية، بدون سنة نشر، ص٥٧ــــ٥٨ .

([١٤]) علي محمد خليل ، سلمان أحمد اللوزي، مصدر سابق، ص١٦١ .

بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع [١٥] ، ويمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه :" السياسات الرامية لتنويع السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها الدولة وتغيير حصص السلع في مزيج التصدير وإدخال سلع جديدة ضمن قائمة السلع المصدرة واقتحام أسواق جغرافية جديدة مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق بيئة مؤاتية للاستثمار المنتج ويحد من تقلبات الاقتصاد الكلي على المدى القصير " [١٦] . فالتنويع يدل على أنه يتوجب على الدولة تنتج لتصدر قائمة واسعة من السلع والخدمات أي أن التنويع الاقتصادي في شكله الواسع يتضمن :-

أولاً:- تنويع الإنتاج :- وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي ، غير أن تنويع الإنتاج يفرض بالضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد ، ونقط التكامل بين مختلف القطاعات الأخرى ونميز في هذا الصدد بين صنفين من تنويع الإنتاج :-

١.التنويع الافقي :- ويقصد به خلق منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع وهو مايحمل دلالة الزيادة الكمية في السلع والمنتجات .

٢.التنويع العمودي :- ويتطلب إضافة مراحل إنتاجية جديدة لما هو موجود .

ثانياً:- تنويع الصادرات :- هي تلك الاستراتيجية الهادفة لزيادة وتطوير الصادرات من خلال تقديم حوافز مادية وعينية للمستثمرين ، لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجية ومنه يمكن القول ان التنويع الاقتصادي هو تلك العملية المعقدة والتبادلية الرامية لتنويع الإنتاج وتنمية الصادرات[١٧] .

المطلب الثاني :- أهداف التنويع الاقتصادي :- لستراتيجية التنويع الاقتصادي أهداف يجب اتباعها من أهمها هي:-

أولاً:- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ثانياً:- تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية .

ثالثاً:- توسيع فرص آفاق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية .

([١٥]) عاطف لافي مرزوك ، عباس مكي حمزة ، التنويع الاقتصادي (مفهومه وأبعاده) في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق ، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٨) ، العدد (٣١) ، العراق ، ٢٠١٤ ، ص٧٥ .

([١٦]) ثابت حسان ثابت ، ياسر عبد العالي جاسم ، دور التنوع الاقتصادي في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية ، بحث منشور على الموقع الالكتروني لجامعة جيهان ، أربيل ، ٢٠١٧ ، ص٨ .

([١٧]) إيهاب علي داود ، دور السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي ، بحث منشور في جامعة أهل البيت ، كلية العلوم الإسلامية ، قسم السياحة الدينية ، ص٣٠ .

رابعاً:- إيجاد صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة[١٨]

خامساً:- خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية وتقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعة النفطية .

سادساً:- تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء عن كاهل الانفاق الحكومي[١٩] .

سابعاً:- حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية ، تتجلى أهمية هذا الهدف بصفة خاصة في الدول التي تعمد على النفط كالعراق مثلاً إذ تعد هذه السلعة سلعة عالمية تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقاً لآلية العرض والطلب ولعوامل سياسية وطبيعية وغالباً مايكون تحديد السعر لهذه السلعة خارج عن إرادة الدول المنتجة والمصدرة لها ، وبسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والطبيعية فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار ، الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصادات المحلية لآثار سلبية وأزمات مختلفة والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار[٢٠] .

المطلب الثالث :- أهمية التنويع الاقتصادي :- هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى أهمية التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها:-

أولاً:- معدل ودرجة التغير الهيكلي كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي . أضافة إلى زيادة أو انخفاض اسهام هذه القطاعات مع الزمن ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة لذلك .

ثانياً:- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط . ومن المفهوم ان التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار بمرور الزمن .

ثالثاً:- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي . على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته .

---

(١٨) بلل عما أسماء ، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، ، جامعة أحمد دراسية ، كلية العلوم والاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر ، ٢٠١٨ ، ص٢٠ .

(١٩) مهدي سهر غيلان ، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي في العراق ، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد (٥)، العدد (الثاني) ، ٢٠١٨ ، ص٣٤ .

(٢٠) إيهاب علي داود ، مصدر سابق ، ص٣٠ – ٣١ .

رابعاً:- مقياس الإنتاجية ، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصاً على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص ، لتقييم معدل تنميته وتحديثه[٢١] .

خامساً:- هيكل توزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية ، يقصد بهيكل القوة العاملة توزيع العاملين بين القطاعين العام والخاص لأن تركز العاملين في القطاع الحكومي مثلاً قد يبرز مجموعة من المشاكل أهمها البطالة المقنعة وارتفاع نسبة الرواتب والمصروفات التشغيلية من إجمالي الانفاق العام للدولة ، وبالتالي انخفاض الانفاق الاستثماري .

سادساً:- هيكل ملكية وسائل الإنتاج بين الملكية العامة والخاصة ، حيث يوضح هذا الهيكل مدى مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلد من خلال تملك وسائل الإنتاج وإفساح الدور الاقتصادي ودعمه بالقوانين والتشريعات التي تحفز نشاط القطاع الخاص وتقلل الأعباء الاقتصادية من على كاهل القطاع العام [٢٢] .

المبحث الثالث :- دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي

يعد التنويع من أهم الأهداف الرئيسية لعملية التنمية لانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يتوجب مواجهة التحديات والمواقف ومعالجتها ووضع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد وتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية بهدف تنويع مصادر الدخل [٢٣] ، سيهتم هذا المبحث بالتعرف على دور السياسة المالية في تنويع الاقتصاد .

المطلب الأول:- دور سياسة الانفاق العام في التنويع الاقتصادي :- لغرض دراسة دور سياسة الانفاق العام في التنويع الاقتصادي ستقوم الباحثة بتسليط الضوء على دور سياسة الانفاق العام في تطوير الإنتاج والصادرات .

الفرع الأول : - دور سياسة الانفاق العام في تطوير الإنتاج :- يتوقف الإنتاج القومي لأي دولة على عاملين رئيسين هما :- العامل الأول ويتمثل بالمقدرة الإنتاجية القومية أو مايطلق عليها العوامل المادية للإنتاج :- وهذه تشمل كلاً من الموارد الطبيعية للدولة وعنصر العمل فيها ورأس المال العيني والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية ، أما العامل الثاني فإنه يتمثل الطلب الفعلي أو الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية (الناتج القومي الجاري)

---

(٢١) ضيف أحمد ، عزوز أحمد ، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة ، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، المجلد (١٤) ، العدد(١٩) ، ٢٠١٨ ، ص٢٣.

(٢٢) بشير هادي عودة الطائي ، دور وأهمية التنويع في العراق : الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٩) ، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، المجلد (١٧) ، العدد(٢٦) ، ٢٠٢١ ، ص٥٥ .

(٢٣) صلاح الدين أحمد محمد أمين ، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصادي ، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، المجلد (٣٧) ، العدد(١٩) ، ٢٠١٨ ، ص١٦٣ .

، ومن المعروف أن الانفاق يقسم إلى نوعين : انفاق عام رأسمالي (استثماري أو انتاجي) وانفاق عام استهلاكي (جاري) ويؤدي الانفاق الاستثماري العام إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافأت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل ، أما الانفاق العام الاستهلاكي فهو أيضاً يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية فمثلاً يؤدي الانفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية إلى الارتقاء بمستوى العمالة ممايؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية ، في حين تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تعطى للمشروعات العامة والخاصة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات مما يؤثر في مقدرتها الإنتاجية ، كما إن الانفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية، ويلاحظ إن الانفاق العام الاجتماعي يساهم في تجسيد التنويع الاقتصادي بشقه الإنتاجي سواء كان تحويلات اجتماعية عينية أو تحويلات اجتماعية نقدية ، فالتحويلات الاجتماعية العينية هي المبالغ التي تخصص لانتاج سلع أو خدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية كالأغراض الصحية والثقافية والتعلمية [٢٤] ، أما بخصوص التحويلات النقدية والتي أصبحت مسؤولية بغرض رفع مستوى معيشة الطبقات ذات الدخول المحدودة لمواجهة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة وتؤدي هذه النفقات لإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع فتزيد هنا القدرة الشرائية لهذه الفئة بزيادة دخولها مما يرفع الطلب الفعلي فيخلق بذلك زيادة في حجم الإنتاج ونوعه [٢٥] .

الفرع الثاني: - دور سياسة الانفاق في تطوير الصادرات :- يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية الصادرات ، فالتنويع الاقتصادي لوحده غير كاف إذ إن الاكتفاء في تحقيق التنويع الإنتاجي يدل على إن الاقتصاد يكيف نشاطاتها الإنتاجية محلياً دون القدرة على المنافسة الدولية وبهذا تقترن أهمية التنويع في الصادرات بالتنويع الإنتاجي [٢٦] ، وقد يساهم الانفاق العام في تنويع الصادرات من خلال الامتيازات جبائية وما يقدمه من اعانات للمستثمرين سواء كانوا أجانب أو محليين، فالامتيازات الجبائية (الانفاق الجبائي) تعبر عن برنامج حكومي يقوم على منح مساعدات مالية عن طريق إيرادات جبائية عبر تقديمها في شكل نفقات عامة مباشرة وتسعى الدولة من خلال تبنيها لهذه

([٢٤]) علي سيف علي المزروعي ، أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩) بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، المجلد(٢٨) ، العدد الأول ، ٢٠١٢ ، ص٦٢١ .

([٢٥])هشام كريم مظهر ، دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، ٢٠٢٠ ، ص٥٢-٥٣ ..

([٢٦]) مريم زغاشو ، محمد دهان ، دور سياسة الانفاق في تفعيل التنويع الاقتصادي (اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة أنموذجاً) ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة عبد الحميد مهدي ، قسنطينة ، الجزائر ، العدد (٤٨) ، المجلد (أ) ، ٢٠١٧ ، ص١٠ .

السياسة لتشجيع فئة معينة من المستثمرين لزيادة المعروض من منتجاتهم بل وتطويرها وتنويعها من خلال تدنية تكلفة الإنتاج بإعفائهم كلياً أو جزئياً من الضريبة وقد تستخدم الدولة سياستها الانفاقية في تقديم الدعم المالي للمستثمرين المحلين والأجانب في سبيل تنمية وتنويع صادراتها معتمداً في ذلك على ما تقدمه من اعانات التصدير ، فضلاً عن الإعانات الموجهة للمؤسسات الخاصة والتي تشمل الإعانات التي تقدمها الدولة لعينة من المؤسسات الخاصة التي تنتج سلع تصديرية لغر توسيع طاقتها الإنتاجية ومساعدتها على اكتساب المستلزمات الحديثة للإنتاج وفي كل ذلك تشجيع للإنتاج المحلي وتطويره مما يزيد من قدرته على المنافسة دولياً [٢٧] ، ومن المعلوم أن الانفاق العام يعد من الوسائل التي يجب أن تكون فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصةً أن دوره غير محايد في الاقتصاد ، فالانفاق العام (الانفاق الجاري ، الانفاق الاستثماري) له أثر إيجابي على الاستثمار ألأجنبي المباشر من خلال الانفاق على البنى التحتية ، الانفاق على البحث والتقدم التكنولوجي والتشريعات والاطر القانونية والانفاق على الموارد البشرية ، كذلك الانفاق على الأمن والدفاع ، ويسهم الاستثمار الأجنبي المخطط له في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتنويع الصادرات [٢٨]، ولكل ما تقدم يمكن القول إن السياسة الانفاقية المرتكزة على الانفاق الجبائي واعانات الاستثمار تسهم بدرجة كبيرة في زيادة وتطوير الطاقة الإنتاجية وما يصاحبه من تنويع في الصادرات .

المطلب الثاني:- تحليل دور الانفاق الحكومي في دعم القطاعات الاقتصادية في العراق :- تعتبر سياسة الانفاق العام أداة فعالة من أدوات السياسة المالية التي تمتلكها الدول لتجسيد سياستها الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ازدادت أهمية سياسة الانفاق العام في فترة ازدادت فيها موجة التنويع الاقتصادي لما تسهم به من تطوير للقطاعات الاقتصادية والتي تعد المحور الأساسي للتنويع الاقتصادي [٢٩].

الفرع الأول:- دور الانفاق الحكومي في تطوير القطاع الزراعي :- بالنظر لاعتماد الاقتصاد العراقي على عائدات النفط أصبح من الضروري الاعتماد على سياسات تنويع مصادر الدخل القومي في الاقتصاد العراقي وتطوير القاعدة الاقتصادية دون الاعتماد على القطاع النفطي ، وتحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية ورفع القدرات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة خصوصاً في المجالات الأكثر قدرة على الريادة والتي من أبرزها : القطاع الزراعي ، نظراً للوفرة النسبية للموارد الزراعية في العراق بما يسمح للسياسة الاقتصادية أن تنفذ بنجاح في

([٢٧]) هشام كريم مظهر ، مصدر سابق ، ص٥٤ .
([٢٨]) مريم زغاشو ، محمد دهان ، مصدر سابق ، ص١٠.
([٢٩]) مريم زغاشو، محمد دهان ، مصدر سابق ، ص٩.

تطوير وزيادة كفاءة الاقتصاد العراقي وخلق اقتصاد متوازن يعتمد على أكثر من قطاع في تحقيق الإيرادات للدولة وتنويع مصادر الدخل القومي[٣٠] . يعد القطاع الزراعي في العراقي من أهم القطاعات الاقتصادية لما يمتاز به من وفرة نسبية للموارد الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة ليس فقط في القطاع الزراعي وإنما على مستوى الاقتصاد العراقي ككل وعلى ضوء الموارد المتاحة في العراق فإن القطاع الزراعي من الممكن أن يصبح القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية بسبب ما يمتلكه العراق من مقومات أساسية لهذا القطاع والمتمثلة بالموارد الطبيعية والموارد البشرية ، وكذلك الموارد الرأسمالية خاصةً إذا تم توظيف واستغلال هذه الموارد استغلالاً أمثل عن طريق وضع وتنفيذ خطط اقتصادية متكاملة لتحقيق الهدف من سياسات التنويع الاقتصادي [٣١] .

جدول (١) اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)
مليار دينار عراقي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	القطاع الزراعي (% من أجمالي الناتج المحلي)	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	القطاع الزراعي (% من أجمالي الناتج المحلي)
2004	53235358	6.938561306	2014	260610438	4.929407772
2005	73533598	6.886862735	2015	194681000	4.191868175
2006	95587954	5.826032905	2016	196924141	3.977189811
2007	111455813	4.929498276	2017	221665709	2.976727801
2008	157026061	3.847780195	2018	268918874	2.815817643
2009	130643200	5.229933191	2019	276167867	3.770008253
2010	162064565	5.162283547	2020	215661516	6.088674133
2011	217327107	.4.563773437	2021	301152800	3.310780564
2012	254225490	4.124271438	2022	383064200	2.851425262
2013	271091777	4.768439716			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء

ونلاحظ من خلال ماتقدم بأن قطاع الزراعة في العراقي يعاني من عدة مشاكل تسببت في تراجع اداءه اذ لم يركز العراق في خططه الإنتاجية على القطاع الزراعي مقارنة بالقطاع النفطي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال جدول رقم (1) الذي يبين مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي اذ شكلت الزراعة نسبة (2%) فقط عام 2022 وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة عام 2004 اذ بلغت حوالي (6%) ويعزى سبب ذلك الى الدمار الذي لحق بالبنى التحتية بعد احداث عام 2003 وتأثير الحرب على مجمل القطاعات لاسيما القطاع الزراعي . لذلك يتطلب من الدولة الاهتمام بهذا القطاع وتطويره كونه القطاع المسؤول عن الإيفاء بمتطلبات البلد

(٣٠) سلام منعم زامل الشمري ، دور القطاع الزرعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق ، بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد(١٨) ، ٢٠١٥ ، ص١ .

(٣١) مهدي سهر، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق ، مصدر سابق ، ص٣٤.

الغذائية فضلاً عن تلبية احتياجات الصناعة للمواد الأولية وتعد الزراعة هي المورد الذي ترتكز عليه النشاطات الإنتاجية الأخرى [٣٢] .

الفرع الثاني :- دور الانفاق الحكومي في تطوير القطاع الصناعي ك- يعد القطاع الصناعي الركيزة الأساسية في تنمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر النمو الصناعي أحد المرتكزات الأساسية في التحولات والتغيرات الهيكلية لأي اقتصاد وذلك باعتبار القطاع الصناعي هو القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية في العديد من الدول حيث يؤدي النمو الصناعي إلى تحقيق الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد والتي سيكون لها تأثير إيجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي والناتج القومي ، كما ويعتبر النمو الصناعي ظاهرة كمية وتول تدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج وتحقيق الرفاهية ويعتبر معيار مهم لاستخدامه التكنولوجيا الحديثة في انتاج سلع لم تكن مستخدمة من قبل أو تطوير سلع قائمة[٣٣] .
وبشكل عام يعاني القطاع الصناعي في العراق في الوقت الحالي من عدة مشاكل أبرزها :- **أولاً:-** قدم معدات الإنتاج الصناعي واندثار الكثير منها محاسبيا وحصول تقدم تكنولوجي للمعدات المستخدمة في هذا القطاع عالمياً ، **ثانياً:-** العقوبات الاقتصادية والتي استمرت لأكثر من ثلاث عشر عاماً للفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٧) والتي حدت من تطوير هذا القطاع وتحقيق استثمارات جديدة وتطوير الموجود من رأس المال وإدخال وسائل انتاج اكثر حداثة وتطوير المعرفة الفنية للعاملين وتأثير هذه العقوبات على البنية الأساسية للقطاع الصناعي والحاجة الملحة لتطويرها وتوسيعها بعد عام ٢٠٠٣ بالارتباط مع الزيادة في النمو السكاني وتنامي المتغيرات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي ، **ثالثاً:-** سياسة الإغراق السلعي وفتح الحدود وظهور المشاكل التسويقية بشكل حال امام شركات القطاع الصناعي وارتفاع مستوى التكاليف الصناعية ورفع الدعم الذي كان يقدم الى مدخلات الإنتاج قبل عام ٢٠٠٣ ، **رابعاً:-** ضعف انتاج الطاقة الكهربائية التي تعطل عملية الإنتاج وتسبب حصول خسائر وكذلك تدفع الى تخفيض مستوى استغلال الطاق الإنتاجية المتاحة للمصانع والمعامل في القطاع الخاص والعام والمختلط ، **خامساً:-** تعرض بعض الشركات الصناعية العامة الى اعمال النهب والسلب وفقدان المعدات الإنتاجية الخاصة بها ، **سادساً:-** حصول زيادة كبيرة في اعداد العاملين في الشركات الصناعية

([٣٢]) رحمن حسن علي ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (2000-2013) ، بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد (٢١) ، ٢٠١٦ ، ص٤٦.

([٣٣]) منعم أحمد خضير ، عثمان عواد محمد ، أثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٧) ، دراسة تحليلية قياسية ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، المجلد (١٥) ، العدد (٤٧) ، ٢٠١٩ ، ص١١٧ .

العامة نتيجة لتشريع قانون إعادة المفصولين السياسيين وتأثير ذلك على مستوى التكاليف الصناعية بشكل عام ، **سابعاً:-** ارتفاع تكاليف الصيانة بسبب حالة اندثار الموجودات والمكائن والمعدات وقدم الموجودات الصناعية وعدم توافق الكثير منها مع المحددات البيئية المستجدة ، **ثامناً:-** عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتجات وعدم الاهتمام بتحقيق جودة الأداء والحصول على شهادة الايزو ، **تاسعاً:-** ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق ، عاشراً:- توقف نسبة عالية جداً من مصانع القطاع الخاص عن العمل واغلاق هذه المصانع بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية غير المواتية لعمل هذه الشركات [٣٤] ، ومن خلال ذلك يتضح لنا إن الاستثمار في القطاع الصناعي في العراق أصبح من أهم الآولويات في الوقت الحالي لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في تعزيز وتقوية القطاعات الأخرى وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي ويعتمد الناتج المحلي الإجمالي في العراق على التطور الذي يحدث في القطاعات الإنتاجية ومدى تطور السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة وفي مقدمتها السياسة المالية [٣٥]

جدول (٢) اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) مليار دينار عراقي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع الصناعي (% من أجمالي الناتج المحلي)	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	القطاع الصناعي (% من أجمالي الناتج المحلي)
2004	53235358	1.761388714	2014	260610438	1.877063816
2005	73533598	1.320527376	2015	194681000	2.175208425
2006	95587954	1.541217513	2016	196924141	2.252868877
2007	111455813	1.631062342	2017	221665709	2.174398743
2008	157026061	1.722444067	2018	268918874	2.031977718
2009	130643200	2.61115151	2019	276167867	2.137531496
2010	162064565	2.269906805	2020	215661516	2.588427262
2011	217327107	2.821903293	2021	301152800	2.22952786
2012	254225490	2.721776318	2022	383064200	1.788888353
2013	271091777	2.297634844			

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء .

ونلاحظ من خلال جدول أعلاه إن نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين (1.3-2.8%) لكافة سنوات الدراسة ، أي إنها تراجعت بشكل كبير عما كانت عليه سابقاً بسبب الحرب الذي مر بها العراق والاعتماد على نهج سياسة الباب المفتوح على صعيد التجارة الخارجية وما ترتب على ذلك من اغراق السوق العراقية بالسلع الصناعية من مختلف دول العالم وأحياناً مناشيء غير معروفة دون مراعاة حماية المنتج المحلي والتي أدت إلى دخول

([٣٤]) عبد الله نجم عبد الشاوي ، عامر أحمد محمد ، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق ، دراسة ميدانية، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٨٩) ، ٢٠١١ ، ص٣-٤ .

([٣٥]) هشام كريم مظهر ، مصدر سابق ، ص١٠١ .

الصناعة العراقية مرحلة أللاوفورات في الحجم بعد أن بدأ العراق يخسر كوادره الماهرة بسبب الحروب أو الهجرة او مضايقة الكفاءات في مختلف الاختصاصات ولأصحاب رؤوس الأموال في القطاع الخاص أو قلة الدعم المادي [٣٦] . ومن اهم أسباب انخفاض نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي هو عدم قدرته على منافسة السلع المستوردة وعدم وجود الدعم الحكومي لهذا القطاع ، وإن هذه النسب تبين لنا إن الاقتصاد العراقي لايزال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط ، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج تعتبر ضعيفة وهذا مايؤكد ضرورة الاهتمام بقطاع الصناعة كأحد القطاعات الرائدة في إحداث التنويع الاقتصادي في العراق .

الفرع الثالث :- دور الانفاق في تطوير قطاع الخدمات :- تعتبر البنية التحتية من المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي للدول في جميع انحاء العالم إذ لا يمكن لأي دولة ان تستغني عن هذه المرافق التي تعد من ضروريات الاقتصاد وتطوره كما ان مكونات هذه البنية مهمة لبقاء الانسان مثل النقل والاتصالات والطاقة والمياه والصرف الصحي والإسكان والمرافق التعليمية حيث تعد ضرورية للنشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية ليس هذا فقط بل البنية التحتية ضرورية للعديد من القطاعات المجتمعية مثل النقل والكهرباء والري وهندسة الطاقة الكهرومائية والتعليم والرعاية الصحية والاسرية على وجه الخصوص كما تساهم البنية التحتية في تضييق الفجوة الاقتصادية وتقليل الفقر وتحسين نوعية حياة الناس من خلال بناء البنية التحتية ويمكن للسكان المحرومين من التمتع بتعليم ورعاية صحية اكثر ملاءمة من خلال البنية التحتية وبالتالي تحسين العدالة الاجتماعية [٣٧] ، ويعد تشييد البنى التحتية ضرورة لابد منها لتطوير النمو والتنمية الاقتصادية خاصة البلدان النامية إذ ان وجودها يعد من أهم عناصر جذب الاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني وتطوره كما ان عملية التنمية الشاملة يجب ان ترافقها خدمات للبنى التحتية موازية لها تهدف الى تحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال تقديم الخدمات المادية والاجتماعية لهم وقد بدأت عملية تشييد البنى التحتية في العراق بشكل مبكر ابتداءً من العهد الملكي ثم تطورت في حقبة الخمسينات واستمر هذا التطور في البنى التحتية حتى بداية الثمانينات لكن بعد دخول البلاد في حروب طويلة وعقوبات اقتصادية

([٣٦]) ثائر محمود رشيد العاني ، أولوية الاستثمار الحكومي لشركات قطاع الصناعة التحويلية في العراق ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد (٢٤) ، العدد (١٠٧) ، ٢٠١٨ ، ص٣٨٤ .

([٣٧]) لخضاري بولنوار ، بن جدو سامي ، أثر البنية التحتية على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان المتطورة ، دراسة قياسية للفترة (٢٠١٠١-٢٠٢١) ، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، المجلد (١٩) ، العدد (٣١) ، ٢٠٢٣ ، ص٢.

دولية أدى الى دمار وخراب البنى التحتية ، وبعد عام ٢٠٠٣ لم يكن هنالك أي اهتمام بالبنية التحتية من قبل إدارة الاحتلال الأجنبي فضلا عن انخفاض التخصيصات المالية السنوية لهذه البنية ضمن الموازنة العامة الاتحادية للدولة [٣٨] .

جدول (3) اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022) مليار دينار عراقي

السنة	قطاع الخدمات(من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي) %	السنة	قطاع الخدمات(من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي) % (١)
2004	24.84	2014	23.59
2005	23.69	2015	30.24
2006	23.95	2016	29.64
2007	24.25	2017	37.20
2008	20.54	2018	31.17
2009	26.70	2019	31.02
2010	24.14	2020	33.38
2011	20.29	2021	31.41
2012	21.87	2022	43.11
2013	22.56		

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء .

(١)قطاع الخدمات يشمل (الصحة ، التعليم، الكهرباء والماء ،البناء والتشييد ،الإسكان ، النقل والاتصالات ،الفنادق والمطاعم ،المال والتأمين وخدمات العقارات ، وخدمات أخرى) .

ويتضح لنا من الجدول رقم (3) بأن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 24% و 23% خلال السنوات من (2004-2007) ثم انخفضت النسبة عام 2008 لتبلغ حوالي 20% .ثم عاودت النسبة الارتفاع عام 2009 لتبلغ حوالي 26.70 اما خلال الأعوام من 2010الى 2022 فقد بلغت مساهمة قطاع الخدمات ادنى نسبة عام 2011 اذ بلغت حوالي 20% في حين بلغت النسبة حوالي (43.11%) عام 2022 وهي اعلى نسبة ومن خلال الجدول السابق نلاحظ بأن قطاع الخدمات يأتي في المركز الثاني من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط . ولكن نسبة مساهمته ليست مرتفعة ويعود سبب ذلك الى الدمار الذي لحق بالبنية التحتية نتيجة الحروب وكذلك تقلب اسعار النفط .

الفرع الرابع :- دور القطاع النفطي في تنويع مصادر إيرادات الاقتصاد العراقي :- أصبحت سياسية التنويع الاقتصادي من السياسات المهمة بعد أن أدركت الدول لاسيما تلك التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في اقتصاداتها نتيجة لاعتمادها على مورد واحد للدخل والمتأتي من

(٣٨) عقيل حميد جابر الحلو ، واقع البنية التحتية في العراق وامكانات تطويرها ، دراسة مقارنة في ضوء مشروع قانون البنية التحتية لعام ٢٠٢١ والتجارب الاقليمية ، بحث منشور في مجلة المثنى علوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، المجلد (٤) ، العدد (٨) ، ٢٠١٢ ، ص١٠٥ .

خلال امتلاكها لثروات طبيعية وأهمها النفط مما جعلها تعرف بالاقتصادات الأحادية وهذا الاعتماد المباشر على هذه الموارد له خطورته لارتباطه بالأسواق العالمية لذا فقد سعت العديد من الدول بالمضي في العمل على استراتيجيات تهدف لتطبيق سياسة التنويع الاقتصادي [٣٩] ، وإن تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية على مر الأزمنة فرضت حتمية تنوع الاقتصاد للدول النفطية وخير دليل في ذلك ، الأزمة الصحية الأخيرة (كوفيد١٩) والتي شلت حركة التجارة الخارجية في أنحاء العالم الأمر الذي انعكس بالسلب على أسعار النفط وتهاوت إلى معدلات قياسية تركت الدول التي تعتمد جل صادراتها عليه في أزمة مازالت تبعاتها إلى حد اليوم وهذا لعدم وجود بدائل اقتصادية تقي هذه الدول الصدمات الناتجة عن تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية [٤٠] .والعراق من الاقتصادات التي هيمن القطاع النفطي على ناتجه المحلي الإجمالي اثر في اداءه الاقتصادي رغم امتلاكه العديد من الإمكانات الطبيعية لذلك يتحتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على المصدر الواحد. اذ تشكل صادرات النفط النسب الأكبر من واردات البلد ففي عام 2004 بلغت مساهمة قطاع النفط (64.6 %) من الناتج المحلي الإجمالي وقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007 لتبلغ (52.9%) ثم عاودت النسبة الارتفاع عام 2008 لتبلغ (55.3%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام خلال هذا العام ثم عاود النسبة في الانخفاض عام 2009 لتبلغ حوالي (39.1%) اما في العام 2011 و 2012 فقد تحسنت أسعار النفط العالمية لتزداد نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي اما في الأعوام (2014,و2015 و2016) عاودت النسبة بالانخفاض نتيجة انخفاض أسعار النفط والحرب ضد تنظيمات داعش الإرهابية ، الا ان اسعار النفط بدأت تتحسن عام 2017 ومن ثم ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي نتيجة انتهاء العمليات العسكرية ضد التنظيم الإرهابي أما عام 2020 عادت النسبة بالانخفاض بسبب جائحة كورونا وتأثر أسعار النفط العالمية بجائحة (كوفيد 19) اما عامي 2021و 2022 فقد تحسنت أسعار النفط العالمية ليسجل العراق اعلى معدل للإيرادات النفطية لعام 2022 لتبلغ حوالي 115 مليار دولار وليشكل القطاع النفطي نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام (40.3%) . ويتضح لنا من خلال نسب

([٣٩]) تغريد قاسم محمد أبو تراب ، اقتصاد ما بعد نضوب النفط ، أثر التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ، بحث منشور في مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد (٢) ، العدد (٢) ، ٢٠٢٣ ، ص٩٣ .

([٤٠]) أسامة طبيب ، استراتيجية التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي كبديل للحد من التبعية النفطية في الجزائر (السياحة أنموذجاً) ، بحث منشور في مجلة التنويع الاقتصادي ، جامعة بلحاج بوشعيب ، المجلد (٢) ، العدد (٢) ، ٢٠٢١ ، ص٧ .

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الاعتماد شبه التام على هذا القطاع وهذا ما يعرض الاقتصاد العراقي الى عدم الاستقرار.

جدول (4) اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022) مليار دينار عراقي

السنة	نسبة الموارد النفطية في الموازنة	القطاع النفطي(% من أجمالي الناتج المحلي)	السنة	نسبة الموارد النفطية في الموازنة	القطاع النفطي(% من أجمالي الناتج المحلي)
2004	32593011	64.65509248	2014	67541000	46.6038528
2005	39448514	65.15755952	2015	78649032	37.25754167
2006	46873201	63.55514027	2016	69773400	32.96505606
2007	51949251	52.92738026	2017	67950225	38.92031208
2008	76297027	55.37931464	2018	77160392	45.76586314
2009	50190202	39.1145928	2019	93741110	40.23127831
2010	63594168	43.25623122	2020	42101000	27.03500192
2011	98241562	50.92636595	2021	81171122	42.78709489
2012	11132616	49.61109938	2022	11510000	40.32854233
2013	11636380	45.33136022			

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء.

أولاً:- الاستنتاجات :- خرجت الدراسة بجملة من الاستنتاجات ومنها:-

١.يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي لأنه الناتج المحلي الإجمالي لايعتمد على إيراد النفط فقط ، وبالتالي أي تقلب في أسعار هذه الموارد يمكن ان يخلق حالة عدم التوازن في ميزان المدفوعات.

٢.ان القطاع النفطي هو القطاع المسيطر على الاقتصاد العراقي وهو القطاع الذي يعتمد عليه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهذا يمكن ان يؤدي بدوره الى تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات خارجية وانعدام الاستقرار في حدوث تقلب في الأسعار .

٣.تهميش القطاعين الزراعي والصناعي اللذان يعتبران من القطاعات الرائدة التي يمكن الاعتماد عليها اذا ما تم تطويرهما والاستثمار فيهما . ان التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة فيما يتعلق بالدول التي تعتمد في تمويل موازنتها على انتاج سلعة واحدة كالنفط .

٤.تعتبر مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى (الزراعية والصناعية والخدمات) مساهمة ضعيفة مقارنة بمساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

ثانياً:- التوصيات .

١.ان الاقتصاد بحاجة الى تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية والتخلص من الاثار السلبية الناجمة عن الاعتماد الكبير على القطاع النفطي

٢.الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال توفير الدعم لطبقة الفلاحين وزيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع .

٣.العمل على تطوير القطاع الصناعي كونه من القطاعات الحيوية لما لها من اثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي .

٤.تقليل الاعتماد على القطاع النفطي والبحث عن البدائل الاقتصادية المتاحة وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي.

٥.تطوير البنية التحتية لما لهذا القطاع من دور كبير في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

المصادر

١.سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى ، دار كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٨٢.

٢.صبحي حسون عباس ، دور أدوات السياسة المالية في ردم فجوة الناتج ، دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٢) ، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العشرون ، العدد الثاني والسبعون ، ٢٠٢٢ .

٣.زينة شاكر عبد الكاظم ، الصدمات المالية وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر والعراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٧ .

٤.عبد الحسين الغالبي ، ليلى بديوي خضير ، زينة شاكر عبد الكاظم ، الصدمات النقدية والمالية (نظريات وتجارب) ، دار التعليم الجامعي ، الأسكندرية ، ٢٠٢١ .

٥.عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ،الاسكندرية، مصر،٢٠٠٥ .

٦.أسامة بشير الدباغ وأثير عبد الجبار الجومرد ، المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع،٢٠٠٣ .

٧.حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970–2009، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٢ .

٨.سرمد عباس جواد وعمار عبد الجبار موسى، الموازنة التخطيطية لعام ٢٠٠٧ الميكانيكية والأبعاد الاقتصادية، الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، ٢٠٠٧ .

٩.فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،٢٠١٣ .

١٠.عمار عبد الجبار، الموازنة العامة للدولة مقارنة باتفاقيات الترتيبات السائدة التي وقعها العراق في عام ٢٠٠٥، الدائرة الاقتصادية ، وزارة المالية، العراق .

١١.وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، ٢٠١٠ .

١٢.هدى العزاوي وسرمد النجار، موازنة ٢٠٠٤ الميكانيكية والأبعاد الاقتصادية، الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، ٢٠٠٥ .

١٣.صلاح نجيب العمر ، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة العاني، بغداد،١٩٨١.

١٤.طاهر الجنابي، علم المالية والتشريع المالي، الجامعة المستنصرية، بدون سنة نشر.

١٥.عاطف لافي مرزوك ، عباس مكي حمزة ، التنويع الاقتصادي (مفهومه وأبعاده) في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق ، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٨) ، العدد (٣١) ، العراق ، ٢٠١٤ .

١٦.ثابت حسان ثابت ، ياسر عبد العالي جاسم ، دور التنوع الاقتصادي في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية ، بحث منشور على الموقع الالكتروني لجامعة جيهان ، أربيل ، ٢٠١٧ .

١٧.إيهاب علي داود ، دور السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي ، بحث منشور في جامعة أهل البيت ، كلية العلوم الإسلامية ، قسم السياحة الدينية ، ٢٠١٨ .

١٨.بلل عما أسماء ، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، ، جامعة أحمد دراسية ، كلية العلوم والاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر ، ٢٠١٨ .

١٩.مهدي سهر غيلان ، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي في العراق ، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد (٥)، العدد (الثاني) ، ٢٠١٨ .

٢٠.ضيف أحمد ، عزوز أحمد ، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة ، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، المجلد (١٤) ، العدد(١٩) ، ٢٠١٨ .

٢١.بشير هادي عودة الطائي ، دور وأهمية التنويع في العراق : الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٩) ، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، المجلد (١٧) ، العدد(٢٦) ، ٢٠٢١ .

٢٢.صلاح الدين أحمد محمد أمين ، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصادي ، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، المجلد (٣٧) ، العدد(١٩) ، ٢٠١٨ .

٢٣.علي سيف علي المزروعي ، أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩) بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، المجلد(٢٨) ، العدد الأول ، ٢٠١٢ .

٢٤.هشام كريم مظهر ، دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، ٢٠٢٠.

٢٥.مريم زغاشو ، محمد دهان ، دور سياسة الانفاق في تفعيل التنويع الاقتصادي (اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة أنموذجاً) ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة عبد الحميد مهدي ، قسنطينة ، الجزائر ، العدد (٤٨) ، المجلد (أ) ، ٢٠١٧ .

٢٦.سلام منعم زامل الشمري ، دور القطاع الزرعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق ، بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد(١٨) ، ٢٠١٥.

٢٧.رحمن حسن علي ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (2000-2013) ، بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد (٢١) ، ٢٠١٦ .

٢٨.منعم أحمد خضير ، عثمان عواد محمد ، أثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٧) ، دراسة تحليلية قياسية ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، المجلد (١٥) ، العدد (٤٧) ، ٢٠١٩.

٢٩.عبد الله نجم عبد الشاوي ، عامر أحمد محمد ، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق ، دراسة ميدانية، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٨٩) ، ٢٠١١ .

٣٠.ثائر محمود رشيد العاني ، أولوية الاستثمار الحكومي لشركات قطاع الصناعة التحويلية في العراق ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد (٢٤) ، العدد (١٠٧) ، ٢٠١٨ .

٣١.لخضاري بولنوار ، بن جدو سامي ، أثر البنية التحتية على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان المتطورة ، دراسة قياسية للفترة (٢٠١٠١-٢٠٢١) ، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، المجلد (١٩) ، العدد (٣١) ، ٢٠٢٣ .

٣٢.عقيل حميد جابر الحلو ، واقع البنية التحتية في العراق وامكانات تطويرها ، دراسة مقارنة في ضوء مشروع قانون البنية التحتية لعام ٢٠٢١ والتجارب الاقليمية ، بحث منشور في مجلة المثنى علوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، المجلد (٤) ، العدد (٨) ، ٢٠١٢ .

٣٣.تغريد قاسم محمد أبو تراب ، اقتصاد ما بعد نضوب النفط ، أثر التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ، بحث منشور في مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد (٢) ، العدد (٢) ، ٢٠٢٣ .

٣٤.أسامة طبيب ، استراتيجية التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي كبديل للحد من التبعية النفطية في الجزائر (السياحة أنموذجاً) ، بحث منشور في مجلة التنويع الاقتصادي ، جامعة بلحاج بوشعيب ، المجلد (٢) ، العدد (٢) ، ٢٠٢١ .